التوقيع الأدبي والإيجاز البلاغي في التراث العربي

أ.حساني حامة
جامعة سيدي بلعباس

الملخص
صحيح أنّ الإيجاز، خاصة في الأشكال المشهورة في الأدب العربي لا يحوج السامع إلى تدبر ما يسمع لما له من ثقافة مكتسبة، فيكون سبيل الحصول على الدلالة من المناسبة الواقعة بين ما اختزلت العبارة من معنى وبين ما هو مرسوم في ذهن السامع من تاريخ استعمالها وأساليب جريانها.
إلاّ أنّ ذلك لا يحصل إلاّ للّذين خبروا هذه النّصوص، واستعملوها في السياقات الغالبة على ذلك الاستعمال، فهذه الأساليب لا تؤدّي ما تؤدّيه إلاّ عند خاصة الخاصة.
يمثل هذا الأسلوب عماد التوقيعات بصفتها فن من فنون الأدب القائمة بذاتها، له خصوصيتها ومقاييسها الأدبية المستقلة،وعليه فليس كل توقيع يصلح أن يكون توقيعا أدبيا، وإنّما يشترط في التوقيع لكي يكون كذلك الشروط متمثلة في: الإيجاز، البلاغة والإقناع.
وخلاصة القول أن التوقيع فن أدبي وجنس كتابي، عماده الإيجاز وإصابة المعنى بشدّة الإيحاء والتكثيف، وقوة البيان، ومن هنا تكمن قيمته الفنية والجمالية فـ(البلاغة في الإيجاز) كما يقال.
كثيرا ما ارتبط التوقيع الأدبي بحاجات وظيفة أملتها مسؤولية القيادة ومتطلباتها التواصلية، على أنّ المتأمّل في هذا التوقيع، يجد أن هذه الحاجات التواصلية كثيرا ما تتوارى خلف حاجات جمالية وأدبية صرفة، إذ يبدو هذا التوقيع آية في البلاغة والدقة في إصابة الغرض المقصود.

أوّلا- التوقيع الأدبي والنقد العربي:

لم يفصل النقاد العرب في الحديث عن فنّ التوقيعات، فلم يعرفوها، و لم يحدّدوا سماتها وخصائصها، وإن كان يستنتج من النّصوص التي وردت في كتب المختارات الأدبية، أنّها "عبارات موجزة بليغة تعود ملوك الفرس ووزرائهم أن يوقعوا بها على ما يقدم عليهم من تظلمات الأفراد في الرّعية وشكاواهم"1، فهي أشبه بأن تكون شرح أو تعليق على المعاملات الواردة سواء أكانت رسائل أو قصص أو غيرها.
ولا تكاد تجد نصّا نقديا صريحا في عدّ 'التوقيعات' جنسا نثريا، اللّهم إلاّ تلك الإشارات المقتضبة من كتاب "البرهان"2، أثناء تعداده لبعض الأجناس النثرية كالخطب والوصايا وغيرها، ومن ثمّ حدّد خصائصها القائمة على الإيجاز في اللّفظ، والبلاغة في المعنى فأورد طائفة من التوقيعات بعنوان "من موجز التوقيعات"3، وكثيرا ما علّق عليها بأنّها من أحسن التوقيعات.

وقد أورد الثعالبي حكما نقديا في تعليقه على مختلف التوقيعات، فأورد مجموعة منها تعود لأشهر الملوك والوزراء والكبراء، يقول مثلا عن 'الفضل بن سهل': "من أحسن توقيعاته: الأمور بتمامها، والأعمال بخواتمها، والصنائع باستدامتها"4، ويقول عن 'الحسن بن سهل': "من أحسن توقيعاته: كتب إليه رجل يتوسّل بسالف إحسانه فوقع: مرحبا بمن توسّل إلينا بنا"5، ويقول عن 'محمد بن يزداد':"من توقيعاته البارعة: أبواب الملوك معادن الحاجات، ومواطن الطلبات، وليس لاستنجاحها كالصّبر والملازمة والمغاداة والمراوحة"6، وعبارات 'الثعالبي' هذه، على الرّغم من الإيجاز الشّديد في العبارات إلاّ أنّها تحمل حكما نقديّا، وإن كان يفتقر في كثير من الأحيان إلى التّفسير والتّعليل.

ونجد 'الجاحظ' يورد مفاضلة بين توقيعات هي لـــ 'أم جعفر'*، وأخرى ل'جعفر بن يحي البرمكي'*، إذ يقول: خـــبرني جعفر بن سعيد رضيع أيوب بن جعفر وحاجبه، قال: ذكرت لعمرو بن مسعدة توقيعات جعفر بن يحي، فقال: قد قرأت لأم جعفر توقيعات في حواشي الكتب وأسافلها: فوجدتها أجود اختصارا، وأجمع للمعاني7، هي مفاضلة قائمـــة علـــى أساس فني راجع إلى بنية التوقيعات، الذّي يكمن في اللّفظ القليل الجامع المعنى الكثير.

اختلفت هذه النصوص في أحكامها النقدية لهذا الفن، بين استحسان واستقباح، وبين شدّة وصلابة وتركيـــز، وكثافـــة وسهولة، وبين مفاضلة، إلاّ أنّها تلتقي في حكم واحد، يرى هذا الفن طريف ومفيد، لأنّه يقف على طبيعـــة المرجعيـــة المعرفية والخلفية الفكرية للملوك والأمراء والقادة، خاصة وللأدباء والكتاب والحكماء وغيرهم عامة، مع وقوفـــه علـــى شخصيات هؤلاء وتكوينهم ومدى معرفتهم بتقنيات الحوار وشروطه وأساليبه.

ثانيا- مقاييس التوقيع الأدبي:

ليس كلّ توقيع يصلح أن يكون توقيعا أدبيا، وإنما يشترط فيه لكي يكون كذلك مايلي:

1) الإيجاز البلاغي:

وهو أن تكون ألفاظه قليلة معدودة ذات معان غزيرة، "قيل لبعضهم ما البلاغة، فقال: الإيجاز، قيل وما الإيجـــاز، قـــال: حذف الفضول، وتقريب البعيد، وسمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) رجلا يقول لرجل: كفاك الله ما أَهَمَك، فقال: هذه البلاغة، وسمع آخر يقول: عصمك الله من المكاره، فقال هذه البلاغة"8، تتلخص البلاغة في الأدب العربي في الإيجاز، لذلك اشترطت العرب في الكلام الموجز أن يدلّ على معناه دلالة واضحة لأنّه "إذا لم يفعل ذلك فهو قبيح مذموم، لا من حيث كان مختصرا فحسب، بل من حيث كان المعنى فيه خافيا"9، وقد اعتبروا الإيجاز والاختصار وحذف فضول الكلام شرطا أساسا من شروط الفصاحة، لأنّ الكاتب أو الشّاعر يعبّر بذلك عن المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة10، وانطلاقا من هذا قسموا دلالة الألفاظ على المعاني إلى ثلاثة أقسام، المساواة، التذييل، والإشارة، فأمّا 'القسم الأول': أن يكون المعـــنى مساويا للفظ، أمّا 'الثاني': أن يكون اللّفظ زائدا على المعنى، وأمّا 'الثالث': وهو أن يكون المعنى زائدا على اللّفظ11، أي أنّه لفظ موجز يدلّ على معنى طويل على وجه الإشارة واللّمحة، وهو قسم يصلح لمخاطبة الخلفاء والملوك، ومن يقتضي الأدب، عنده التخفيف في خطابه وتجنب الإطالة فيما يتكلف سماعه.

و قد فرض على المتلقي أن يكون هو الآخر على درجة من النباهة والعلم، ليفهم ما ترمي إليه التوقيعة عن طريـــق ســـبر غورها والوقوف على أبعادها، فالمختار من الفصاحة والدال على البلاغة هو أن يكون المعنى مســـاويا للّفـــظ أو زائـــدا عليه12، ويعني زائدا عليه: أن يكون اللّفظ القليل يدل على المعنى الكثير دلالة واضحة ظاهرة، لا أن تكون الألفاظ لفرط إيجازها قد ألبست المعنى وأغمضته13، فكما على الإيجاز مراعاة الّذي ينبغي أن يؤديه، على التوقيع أن يراعي ويناســـب الحالة أو القضية التي قيل فيها، قيل لبعضهم: "لم لا تطيل الشعر، فقال حسبك من القلادة ما أحاط بالعنق"14، وقد قيل لبعض المحدثين: "ما لك لا تزيد على أربعة واثنين، قال: هن بالقلوب أوقع، وإلى الحفظ أسرع، وبالألسن أعلق، وللمعاني أجمع، وصاحبها أبلغ وأوجز"15، نستنتج بسهولة أن الإيجاز البلاغي قد يتطابق احتراما للمناسبة بين اللّفظ والمعنى، وكلّ ما يحجب المعنى أو يتسبب في إغلاقه وغموضه ليس من البلاغة والبيان، ولا يمكن أن يدخل في باب الإيجاز البلاغي.

ثالثا- التوقيع الأدبي والاقتصاد اللّغوي:

يمكن لنا النظر في المسألة التي تحدثنا عنها في العنصر السابق - الإيجاز - من جهة ما يسمى بالاقتصاد اللّغوي، فالإيجـــاز درجة من ترتيب المباني على المعاني إذ هو "جمع المعاني الكثيرة في الألفاظ القليلة"18، يعني أنه دون درجة المساواة، "بأن

تكون الألفاظ بإزاء المعاني في القلة والكثرة لا يزيد بعضها على بعض"19، وهي مصطلحات مشتركة بين البلاغة وبين علم الحساب "فالمساواة مطابقة والإيجاز تفاوت"20، والبلاغة العربية أكّدت هذا المعنى، حيث أدرجت نوع من أنواع الإيجاز في باب الاقتصاد، ألا وهو الإيجاز بالحذف، وهذا الأخير أيضا من مصطلحات الحساب "فالحذف تقليل ونقص واختزال"21، وهذا النوع من الحذف يتطلّب جهدا من المتلقي لتقدير المحذوف، سواء أكان حذف جزئي أو كلّي، فهناك: الحذف الّذي يصيب جزءا من الجملة، والحذف الّذي يصيب الجملة، وحذف ما هو أكثر من الجملة22، والمقصود منها، المعنى والغرض الّذي أتيح للعبارة عنه بالكلام، فيصبح اللّفظ وكأنّه طريق للمعنى الّذي هو المقصود.

والإيجاز نوعان: 'قصر' و'حذف'، وقبل الحديث عن النوع الّذي يمكن إدراجه ضمن ما يسمى بالاقتصاد اللّغوي، لا بأس أن تتطرّق إلى النوع الآخر الّذي كثيرا ما أنزل إلى درجة المساواة، وهو القصر، فالقصر "تقليل الألفاظ وتكثير المعاني"23 ، أي العبارة عن المعنى بالكلام الكثير، وهو -إن صحّ التعبير- عكس التطويل، يقول الله عزّ وجلّ: ﴿وَلَكُم فِي القِصَاص حَيَاةٌ﴾*، يتبيّن لنا فضل هذا الكلام إذا قارناه بقول العرب "القتل أنفى للقتل"24، فيصير لفظ القرآن فوق هذا القول، لما فيه من الفائدة، وهو إبانة العدل لذكر القصاص، إضافة إلى إظهار الغرض المرغوب فيه لذكر الحياة ثم استدعاء الرهبة لحكم الله سبحانه وتعالى، وذلك كلّه ضمن عبارة موجزة، بليغة، وعليه ""فإنّ الّذي هو نظير قولهم - القتل أنفى للقتل- إنّما هو (القصاص حياة) وهذا أقل حروفا من ذلك ولبعده من الكلفة بالتكرير، وهو قولهم (القتل أنفى للقتل) ولفظ القرآن بريء من ذلك وبحسن التأليف وشدّة التلاؤم المدرك بالحس لأنّ الخروج من الفاء إلى اللام أعدل من الخروج من اللام إلى الهمزة"25، فقول الله تعالى: ﴿وَلَكُم فِي القِصَاص حَيَاةٌ﴾، وقول العرب (القَتْلُ أَنْفَى لِلقَتْل) كلاهما يجريان على معنى واحد، ممّا يشرع المقايسة، لكن الدوافع العقدية، دفعت بـ 'الرّماني' إلى الاجتهاد لإبراز التفاوت البلاغي والإيجازي بين هذين المذهبين في التعبير عن المعنى الواحد، وقد توصل إلى أمرين هما:

أوّلهما: أنّ الإعجاز ليس له قاعدة، فالاقتناع بعلو طبقة المعجز في البلاغة، إنّما يظهر في النّفس، وبالتالي "هو أمر داخل في دائرة التأثير والوقع والانطباع"26، وهذه الأمور لا يمكن أن يقتنع بها بواسطة قانون لغوي، يقول في ذلك "وظهور الإعجاز في الوجوه التي نبينها يكون باجتماع أمور يظهر بها للنفس أن الكلام من البلاغة في أعلى طبقة"27.

أمّا ثانيهما: فهو إقراره بأنّ في لغة العرب عبارات لا تقل قيمة عمّا يتضمنه القرآن من قوة وآداء، ويبقى أنّ الفرق قائم على تلك الجملة التي وضعها علماء الإعجاز مقدمة لدراستهم وأخرجت الكثير منهم غاية الحرج، فقد وضع 'الرمّاني' وغيره من أصحاب مؤلفات الإعجاز القرآني، كلّ تلك المقدمات لكي يحصل لهم الدّفاع عن هذا الأصل المهم من أصول العقيدة، وسمّوا ما أعجبوا وأبصروا به من كلام العرب، فصاحة وبلاغة، لما فيها من قدرة كبيرة على تأتي القول الجميل الحسن.

وكثيرا ما كانت توقيعات الخلفاء والملوك والأمراء، آيات قرآنية لما فيها من بلاغة وإيجاز عظيم، كقوله تعالى: ﴿فَاصْدع بما تؤمر﴾*، هي ثلاث كلمات تشتمل على أمر الرسالة وشرايعها وأحكامها على الاستقصاء لما في قوله تعالى: (فاصدع) من دلالة على التأثير كتأثير الصدع.

أمّا 'الحذف'، فهو الآخر وجه من وجوه الإيجاز (باعتباره الأسلوب الأوّل في التوقيعات)، فالناظر في هذا الوجه، يلاحظ فيه مستويين اثنين لا يخرجان عن جهد المتلقي أو السامع في تقديره للمحذوف هما:

۞ المستوى الأول: قياس الشاهد على الغائب.

عماد هذا المستوى البنية النظرية المجردة للجملة، والمحلات المختلفة التي تتكون منها الجملة، فيكون هذا النوع من الإيجاز وكأنّه مجرّد تجنّب للتّكرار لا غير، "واللّغة في هذا المستوى قادرة على الإحاطة بموضوعها على التمام والكمال، لكن أسباب بعضها من المتكلم وأغلبها من الاستعمال تمنع عن إيراد الصورة التي تحترم البنية النظرية"29، فقيل عنها: أنّها قاصرة على أن تحيط بموضوعها، فلا تستطيع قوله بصورة كاملة، فتظهر ناقصة الأمر الّذي يلزم على السامع أو المتلقي تأويلها وفقا لتلك الصورة التي عجزت اللّغة عن تقديمها.

والأمثلة كثيرة جلّها من القرآن الكريم، منها أن يحذف المضاف ويقيم المضاف إليه مقامه، ويجعل الفعل له: كقوله تعالى: ﴿وَاسْئِلِ القَرِيَة﴾* أي (أهلها)، وقوله تعالى: ﴿الحَجّ أَشْهُر مَعلُومَات﴾** أي وقت الحج.

۞ المستوى الثاني: اقتصاد اللّغة وإطناب المعنى.

أمّا المستوى الثاني من هذا النوع فقد حظي بمكانة كبيرة لدى البلاغيين أصحاب المجال، وهو إيجاز لا حذف فيه ولا إضمار بالمعنى النّحوي للكلمة، وهذا النوع "يقوم على ضرب من التقابل بين البنية اللّغوية والمعاني المختلفة، الّتي يمكن استخلاصها من تلك البنية"30، فهو بكلّ بساطة تقليل يقصد به التكثير، أو هو تطويل المعنى دون اللّفظ، وبصيغة أخرى هو "الاقتصاد في البنية اللّغوية والإطناب في مستوى المعاني الممكن استخلاصها من تلك البنية"31، غير أنّ مهمّة المتلقّي أو السّامع فيه أكبر بكثير منها في النوع الأوّل، إذ عليه أن يتحصّل على قدر كبير من المعاني في لفظ قليل، بضرب من الجهد الذّهني.

إذن: هي دعوة للمتلقي للبحث عن اللّفظ المغيب، بمساعدة السياق والبنية النظرية للجملة من جهة، والوقوف على المعنى الّذي يمكن الوصول إليه من خلال اللّفظ بواسطة الاستدلال والتأويل من جهة أخرى، وكلاهما مختلفان، فالأول: حسب المخزون اللّغوي الّذي يتوفّر لدى المتلقّي أو السّامع، ويشترط أن يكون مخزون لغوي راق، ناتج عمّا اكتسبه من معاشرته لنصوص الأدب عامة والشّعر خاصة، وهذه العمليّة في غالب الأحيان تصون المتلقي عن الخطأ، أمّا الثاني: فحسب كفاءاته التّفسيريّة والتأويلية.

الفهرس:

القرآن الكريم برواية ورش

1- شوقي ضيف، تاريخ الأدب العربي، (العصر العباسي الأول)، دار المعارف، ط.12، 2001، ص 489.

2- ينظر: الكاتب ابن وهب، البرهان في وجوه البيان. ، تح: حفني محمد شرف، مكتبة الشباب، القاهرة، مصر، د.ط، 1969.

3- ينظر: المصدر نفسه، ص 160.

4- أبو منصور عبد الملك الثعالبي، خاص الخاص، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، ص 91.

5- المصدر نفسه، ص.ن.

6- المصدر نفسه، ص.ن.

* - أم جعفر: كنية زبيدة بنت المهدي، زوج هارون الرّشيد.

**- هو جعفر بن يحي البرمكي، وزير هارون الرّشيد، وأحد الأجواد الفصحاء.

7- ينظر: الجاحظ، البيان والتبيين، ج/1، صص 106،107.

8- أبو هلال العسكري، الصناعتين، الصّناعتين، تح: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.1، 1981، ص 193.

9- أبو محمد بن سنان خفاجي الحلبي، سر الفصاحة، تح: عبد المتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة محمد صبيح وأولاده، القاهرة، مصر، د.ط، 1969، ص 197.

10- ينظر: المصدر نفسه، ص 198.

11- ينظر: المصدر نفسه، ص 199.

12- ينظر: أبو محمد بن سنان خفاجي الحلبي، سر الفصاحة ، ص199.

13- ينظر: المصدر نفسه، صص200،199.

14- أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص 193.

15- المصدر نفسه، ص 194.

* - سورة البقرة، الآية: 179.

16- القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الانشاء، ج/2، تح: محمد حسين شمس الدين، مؤسسة المصرية للطباعة والنشر، مصر، د.ط ، د.ت، ص 359.

17- المصدر نفسه، ج/2، ص 361.

18- نور الهدى باديس، بلاغة الوفرة وبلاغة الندرة، مبحث في الإيجاز والإطناب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2008، ص 116.

19- نور الهدى باديس، بلاغة الوفرة وبلاغة الندرة، ص116.

20- ينظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تح: عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط.1، 1996، ص 218.

21- أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص 195.

* - سورة البقرة، الآية: 179.

22- الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 195.

23- أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص 195.

24- نور الهدى باديس، بلاغة الوفرة وبلاغة الندرة، ص 40.

25- الرماني، النكت في إعجاز القرآن -ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن-، تح: أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1968 ، ص 78.

* - سورة الحجر، الآية: 94.

26- ينظر: أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص 198.

27- المصدر نفسه، ص 198.

* - سورة يوسف، الآية: 82.

** - سورة البقرة، الآية: 197.

28- نور الهدى باديس، بلاغة الوفرة وبلاغة الندرة، ص 119.

29- المرجع نفسه، ص 119.